وجهة نظر

حجب السياسة أم سياسة الحجب؟

اول وهلة ، تبدو تصريحات الرئيس الاميركي جيمي كارتر والساسة الاميركيين غير متسقة بل ومتناقضة . فمن حديث عن « موطن » للفلسطينيين إلى التراجع عن ذلك بالحديث عن عدم اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير ، بل فقط « تمكينهم من المشاركة في تقرير مستقبلهم » ، ثم التأييد شبه الصريح لخطة بيغن القاضية باعطاء الفلسطينيين « ادارة ذاتية » . ومن حديث عن « الموقف السلبي » لحكومة بيغن إلى التراجع عن ذلك بالقول ان الشقة بين الموقفين الاميركي والاسرائيلي ليست بالبعيدة ، وان الحكومة الاميركية لا ترغب اطلاقا في ان ترى حكومة بيغن تستبدل . وبامكان المرء ان يسوق عشرات الامثلة الشبيهة ، حتى لقد اصبح شائعا وصف السياسة الاميركية حيال المنطقة بالتذبذب .

غير ان هذا الوصف رغم مطابقته لظاهر الامر ، ورغم انه يروج الجميع من عناء تتبع تعرجات السياسة الاميركية وتداخلاتها في محاولة لتلمس الخط الواصل الذي ينتظمها واستكشاف منطقها الداخلي ، يقوم في رأينا على افتراض خاطئ . ذلك الافتراض هو ان هناك لازمة الشرق الاوسط حلا اميركيا مختلفا ومتميزا عن الحل الاسرائيلي ومتعارضا معه ، وان التناقض في تصريحات كارتر ومعاونيه ليس الا تعبيرا عن ردود فعل متأرجحة للضغوط المتعارضة التي تتعرض لها الادارة الاميركية . ويجري الترويج لهذا الافتراض وما يترتب عليه من نتائج في العالم العربي من موقفين مختلفين . ولكن ، في هذه العجالة ، يجب ان نؤكد ان الموقفين يصدران عن خلفيتين مختلفتين تمام الاختلاف ، رغم التشابه في بعض تعبيراتهما الايديولوجية .

يقوم الموقف الاول على المنطق التالي : المصالح العربية والاميركية متناقضة موضوعيا ، لكن السيطرة الصهيونية على مقاليد الامور في الولايات المتحدة تحجب هذه الحقيقة البسيطة عن اعين صانعي القرار وعن الرأي العام الاميركي مؤدية إلى تحيز السياسة الاميركية إلى اسرائيل ضد المصالح القومية الاميركية ذاتها . وعلى ذلك ، كل ماينبغي فعله هو مساعدة الولايات المتحدة على القاء الثقال السيطرة الصهيونية عن كاهلها وتبصيرها بمصالحها الحقيقية . وخير وسيلة للوصول إلى هذا الهدف المرجو هي تمالؤ الولايات المتحدة وتطمينها على مصالحها في المنطقة ، وربما الزيت على اكتاف الزائرين من سياسيها وتقبيل لحاهم على طريقة « الشطارة والفهلوة » العربية .

يؤدي هذا المنطق ، في جملة ما يؤدي اليه ، إلى تثبيط مريع للهمم : اذا كانت الصهيونية تسيطر على الولايات المتحدة ، وهي احدى القوتين الدوليتين الاعظم ،

! فهل السياسة الاميركية حقا جاهلة وحمقاء ؟ ! يشير البعض إلى تجربة جنوب شرق آسيا ليقول : نعم . غير ان المسألة ببساطة ان اميركا كانت على وعي تام بمصالحها في المنطقة ، لكن سياستها فيها كانت تحمل في داخلها بذور تناقضها ، ولم يفجر هذا التناقض غير المجابهة الحازمة التي شنتها شعوب المنطقة . وهذا هو الحال بالنسبة للشرق الاوسط : اميركا واعية لمصالحها ، لكن التناقضات تعتمل في رحم سياستها شرق الاوسطية ، غير انها لم تجابه بعد مايدفع بهذه التناقضات إلى السطح ، ناهيك عن تفجيرها .

اما من يسيطر على من ، فالواقع ان الولايات المتحدة هي الطرف المسيطر في نطاق العلاقة الاميركية — الاسرائيلية . فهي تمد اسرائيل باسباب الحياة والبقاء جميعا ، وهي التي مازالت تضمن لها التفوق الساحق والغلبة المطلقة . صحيح ان المصالح الاميركية والاسرائيلية ليست متطابقة في كل الاحوال والاوضاع تمام التطابق ، لكن اي تناقض بينهما عرضي وجزئي وقابل للحل لمصلحة الطرف المهيمن . وعلى هذا فان السياسة الاميركية ليست متذبذبة بفعل الضغوط الصهيونية والاسرائيلية ، بل ان السياسة الاسرائيلية متعنتة ومتصلبة ومتغطرسة لان الولايات المتحدة تسمح لها بان تكون كذلك . وهي تفعل ذلك لان المصالح الاميركية تقضي بذلك . ولكن ، ماهي هذه المصالح ؟ هذا ماسنتبينه عبر مناقشة الموقف الثاني .

يقوم هذا الموقف على الحجة التالية : المصالح الاميركية الاقتصادية والاستراتيجية تقتضي توطيد السيطرة الاميركية على المنطقة . ولتحقيق ذلك تقوم السياسة الاميركية على المساعدة على قيام دول عربية اصلاحية عصرية وتحقيق توازن مابين هذه الدول واسرائيل في ظل تسوية « متوازنة » لازمة الشرق الاوسط تتضمن انسحابا اسرائيليا ودولة فلسطينية لتلعب الولايات المتحدة في هذا الوضع دور الحكم المهيمن .

لاشك في ان الهدف الاساسي للسياسة الاميركية في المنطقة هو بالضبط توطيد السيطرة الاميركية التامة الناجزة . لكننا نذهب إلى انها تسعى لتحقيق ذلك بتكريس التخلف في العالم العربي والمساعدة على استشراء عوامل التفكك والتجزئة وتشجيع كل النزاعات السياسية والدينية والطائفية والقبلية والعشائرية فيه . بل اننا نرى ان هدفها لا يتحقق الا بذلك ، وليس بقيام دول عصرية ، في هذا الاطار فقط تضمن الولايات المتحدة مصالحها على المدى الابعد ، وفي هذا الاطار تلعب اسرائيل الدور الذي طالما لعبته ، دور القبضة الحديدية التي تضرب بها اميركا أي نهوض عربي محتمل او مرتقب لتحطيم به ارضا .

ان وضع التخلف والتفكك والتحلل والتجزئة العربي هو ايضا الوضع الملائم لتحقيق « الامن والازدهار » الاسرائيليين . ومن هنا فاننا لسنا امام حل اميركي متميز عن آخر اسرائيلي ومتعارض ، بل امام حل اميركي — اسرائيلي واحد ، لا يقوم على تهدئة التناقض والصراع في المنطقة عبر تسوية متوازنة تتضمن وجودا فلسطينيا مستقلا ، بل يقوم على انهاء التناقض والصراع عبر تسوية استسلامية تتضمن شطب الوجود الفلسطيني بالكامل .

وليس هذا من قبيل التخمين التأملي ، انه مايشهد به الواقع . ففي خضم التصريحات المتناقضة والمتعارضة والمتذبذبة الصادرة عن المسؤولين الاميركيين ، هناك نقطتان تم تأكيدهما بثبات واستمرار مرة تلو الاخرى وعند كل منعطف . اولاهما انه ليس هناك حل اميركي خاص ، بل على الاطراف المعنية التوصل إلى اتفاق فيما بينها ، وهذا في ظل التفوق الاسرائيلي الراهن يعني ضرورة الوصول إلى الحل الاسرائيلي . وثاني هاتين النقطتين ان الوصول إلى حل للنزاع يقتضي سبع او ثماني سنوات ، وهذا يعني ان تلك هي الفترة الزمنية التي تعتقد السياسة الاميركية انها لازمة لترتيب اوضاع المنطقة بالشكل الذي وصفنا .

غير ان تحقيق الاهداف الاميركية يتطلب المزيد من انهاك الوضع العربي واستدرار المزيد من التنازلات وزرع المزيد من عوامل الفرقة والخلاف . وهذا بالضبط هو الدور الذي تلعبه التصريحات المتناقضة والتعرجات الدبلوماسية الظرفية : انها برهات تلتقط فيها السياسة الاميركية انفاسها على الطريق من جهة ، ووسيلة لاستدراج الاطراف العربية إلى تقديم السلسلة الطويلة المطلوبة من التنازلات من جهة ثانية .

ان السياسة الاميركية حيال الشرق الاوسط ليست متذبذبة ، انها سياسة التذبذب الظاهري المحسوب الذي يخفي وراءه نهجا شديد التماسك .

د . خليل هندي الاقتصاد عربي

برقيات قصيرة

بنك ايطالي يقلل اعماله لمصر

روما - وكالات الانباء - قرر بنك تلتافين الايطالي نقل ١٧ فرعا من شركاته للقاهرة ، بسبب الاضرابات وزيادة التكاليف في ايطاليا . في الوقت الذي تمنع فيه مصر العمال من حق الاضراب ويطبق على الرأسمال الاجنبي قانون "لا مصادرة ، لا حراسة ، لا تأميم" وهذا يعني ارباحا اكثر .

منظمة دولية رجعية للصحافة والاعلام

موسكو - وكالة تاس - شكلت الولايات المتحدة ومصر والسعودية منظمة دولية "الحرية" الصحافة والاعلام السعودية تقوم بالتمويل الكامل والولايات المتحدة بالتخطيط الامبريالية ومصر بالصحافة الدعائية . ومن الجدير بالذكر ان الاشخاص الذين هربوا من مصر بعد الاطاحة بالنظام الملكي وعادوا مع وصول السادات للحكم هم المشرفين الاساسيين فيها . وهذه المنظمة هو رفع راية العداء للشيوعية من جديد وكل الشيوعيين هم من يحتلون مصر ويسببون التدهور الاقتصادي في مصر .

تمتمات . تمتمات . تمتمات

رأي الطليعة . بقلم

ولهذا ليس مفهوما لنا محاولة البعض الجمع بين معارضة الحل الاميركي ومعارضة لا معارضيه واكثرهم صلابة ورفضا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

ان المصلحة الوطنية والقومية تقتضي ان يرفع البعض الوطني مواقفه ، وان يدرك المخاطر الجسيمة التي تهدد الشعب الفلسطيني ، وان يترفع عن "التضخيم المفتعل" للخلافات الهامشية بهدف تحويلها الى خلاف رئيسي .

هذه هي احدى المهام المباشرة امام جميع الذين يرفضون حقا في الارتفاع الى مستوى المسؤولية الوطنية امام الجماهير الامبريالية .

بناء مستوطنة . بقلم

ولكنني اعلمتها بان لدي التي تدمتها لا تشمل مساءلة الشرطة ، ولهذا فالامر لا يهمني من الناحية القانونية .

وكان جوابها في حينه تعلمني بهذا النبأ لمنع الاتصال فقط وحتى لا تكون هناك مشاكل ، او اي سوء تفاهم ، وان الاراضي الواقعة داخل مركز البوليس ، غير مشمولة بامر المصادرة ولا تتعلق بالمقدمة بأي شكل كان .

ان النبأ المذكور كما وكما ورد في الصحف هو للحقيقة ، ويظهر منه وكأنها تصريحا سياسيا . في الوقت لم اعط فيه اي رأي سياسي هذا الموضوع . والقضية هذه القضية هي قضية

تمتمات . تمتمات . تمتمات .

المقترحات المصرية . بقلم

السادات باعادة الضفة الى الاردن ، ولو بصورة مؤقتة ، امرا ساذجا ، ولكن السادات ، فضلا عن رغبته ورغبة الولايات المتحدة ، في ادخال الاردن في المفاوضات ، يريد اقناع الولايات المتحدة بالتقدم بحل "وسط" بين مشروعه ومشروع بيغن .

وهو يأمل ان يؤدي ذلك الى اشراك الاردن كي يتخلص من الحرج والشعور بالعزلة ، وكي يصبح بالامكان التقدم على الطريق الذي اختاره لنفسه او دفعه الاخرون اليه .

وهذا الشعور بالعزلة ليس امرا ذاتيا ، بل له بعده السياسي ، ونتائجه ، كما يعتقد السادات ، على مصير "مبادرته"!

ذلك لان السادات في بداية مفاوضاته مع كيسنجر ، حاول استخدام ورقة "زعامة" مصر للعالم العربي ، وخاصة بعد حرب اكتوبر مباشرة ليقنع وزير الخارجية الاميركية بأن اي اتفاق معه سيفتح للولايات المتحدة ابوابا كثيرة كانت موصدة امامها وبالذات في سوريا وبين الفلسطينيين وبعض الدول العربية الاخرى . ولكن كيسنجر رفض ، وطلب من السادات ان يقدم شيئا ملموسا ، وان يبدأ بالضفة الغربية ، وان يتخلى عن مطالبته بالاشراف على المفاوضات ، وان يقبل بالتفاوض المباشر مع اسرائيل .

وهو يشعر الان انه فقد هذه الورقة وان الدوافع للاتفاق معه تقل باستمرار مع انخفاض شعبيته في الداخل وتزايد اهتزاز مركزه السياسي .

ومن جهة اخرى لا يشعر حكام الاردن انهم في عجلة من امرهم . فهم لا يواجهون الضغوط السياسية والاقتصادية التي يواجهها السادات . وهم يعتبرون ان مسؤولياتهم تجاه الضفة الغربية قد انتهت بعد مؤتمر الرباط ، وان كانوا طبعا لم يتخلوا عن مساعيهم للحصول على مكاسب دون التزامات .

ولذلك فقد ابتعد حكام الاردن عن جبهة الصمود ، وظلوا ايضا يظهرون التمنع تجاه مغازلات السادات ، منتظرين ان يلتقط لهم الاخرون الكستناء من النار .

ومما يزيد من تمنع حكام الاردن هو ان الثالوث الاميركي — الاسرائيلي — المصري ينظر الى دور الاردن في التسوية كشرطي مهمته اخماد الفلسطينيين ، والقضاء على منظمة التحرير او ابعادها ، وكبت القوى الوطنية والتقدمية في المناطق المحتلة ، وتوفير افضل الشروط "الامنية" لاسرائيل ، وللولايات المتحدة ودول اليمين العربي ايضا في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهذه المهمات في الواقع ، ليست هي تمنع الاردن لانه كان يقوم بها في الماضي ، وهي تشكل ركنا اساسيا في سياسته منذ نشوئه .

ولكن حكام الاردن يتوقعون ان يحصلوا على مكاسب سياسية واقتصادية واقليمية من وراء ذلك . والعرض الاسرائيلي لا يتضمن شيئا من هذا ، كما ان عرض السادات باعادة الضفة للاردن قد لقي الرفض الفوري من جانب اسرائيل .

وامل السادات الان ، في ان تبادر الولايات المتحدة لحل هذه المعضلة .

ويقول بعض المراقبين السياسيين المؤيدين للسادات ان الرئيس المصري استهدى باقتراحه اعادة الضفة الى الاردن ، على سبيل التجربة ، كشف الموقف الاسرائيلي المتذرع بالحاجة "الامنية" لتبرير استمرار احتلال الضفة الغربية . ويفسر هؤلاء المراقبون ذلك بقولهم ان الاردن منذ ايلول ١٩٧٠ وحتى الان قد وفر ضمانات امنية مثالية على طول نهر الاردن ، وانه فضلا عن ذلك يدعم تلك القوى الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي تنسجم انطلاقا من مصالحها ، مع المتطلبات الاسرائيلية "للامن"! وعلى هذا الاساس فان عودة الاردن للضفة ستكون امتدادا لنهجه العالمي الذي لا يشكل اي اضرار بأمن اسرائيل باعتراف المسؤولين الاسرائيليين انفسهم .

ويقول هؤلاء المراقبون ان رفض اسرائيل يعني انها معنية بالحصول على الارض من اجل الارض وليس من اجل حماية "امنها" كما تقوله .

ولكن التوصل الى هذه النتيجة ليس كافيا في حد ذاته لانقاذ "مبادرة" السادات . والخلاف حول موضوع الارض كان منذ البداية ، واسرائيل لم تتردد في رفض اقتراح السادات لانها واضحة من الاساس في موقفها المعارض للانسحاب .

اما الرد الامريكي على كل من الردين المصري والاسرائيلي فهو وعد بترتيب مقابلات جديدة وزيارات لمسؤولين اميركيين للمنطقة خلال هذا الصيف ، حيث سيستقبلهم السادات بترلجمات جديدة كالعادة .